

فئة ثابتة



عبد الله الحوراني؛ مدافع عن حق العودة

يُعتبر المفكر الفلسطيني عبد الله الحوراني من أهم المختصين بقضية اللاجئين والمدافعين عن حق العودة والناشطين في تعبئة الشعب الفلسطيني وتنظيمه للدفاع عن هذا الحق.

ولد الحوراني في قرية المسمية شمال قطاع غزة عام ١٩٣٦ وهاجر مع عائلته عام ١٩٤٨ بفعل سياسة التهجير الصهيونية، حيث أكمل دراسته الإعدادية والثانوية في قطاع غزة. عمل معلماً ثم مديراً لمدرسة في مخيم اللاجئين بخانيونس، وعرفت باسمه حتى الآن بسبب دورها في النشاط الوطني. بدأت تجربته النضالية للحوراني (مُجاز في الأدب) أواسط الخمسينات في التصدي لمشاريع توطين اللاجئين، ثم ضد الاحتلال الصهيوني لقطاع غزة عام ١٩٥٦ في العدوان الثلاثي واعتقل لفترة وجيزة، بعدها أُبعد من قطاع غزة عام ١٩٦٣ بسبب نشاطه السياسي.

عمل الحوراني في دبي في مجال التدريس لمدة سنتين، من ١٩٦٣ وحتى ١٩٦٥، ثم عاد شبح الإبعاد والترحيل ليلحقه مرة ثانية حيث أُبعد من دبي بسبب نشاطه السياسي أيضاً، وكانت دبي تخضع لسلطة المعتمد البريطاني. عمل في سوريا في حقل الإعلام وكان مديراً لإذاعة فلسطين ثم مديراً لهيئة الإذاعة والتلفزيون السوري، ثم مديراً عاماً لمعهد الإعلام بسوريا ثم التحق بالثورة. ومنذ عام ١٩٦٩ عمل الحوراني مديراً عاماً لدائرة الإعلام والتوجيه القومي ثم عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من عام ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٦. كما أسس وترأس الدائرة الثقافية في المنظمة وأشرف على كل الأنشطة الثقافية الفلسطينية.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ كان الحوراني من أبرز وأشد المعارضين لها، فخرج من اللجنة التنفيذية بناء على ذلك، لكنه لم يغادر المنظمة، فهو رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني. لكنه يؤكد «أن هذا الدور شبه معطل الآن والتحرك من خلاله محدود نظراً لتغييب دور المؤسسات في المنظمة».

أسس المركز القومي للدراسات والتوثيق في غزة ويتولى رئاسته. ويمارس الحوراني دوره كشخصية سياسية وفكرية وثقافية عامة من خلال الكتابات والندوات والمحاضرات ومن خلال المؤتمرات العربية والإسلامية والشعبية التي يشارك فيها، فهو عضو في المؤتمر القومي العربي وفي أمانته العامة وعضو في المؤتمر القومي الإسلامي، وله دور بارز في الحياة السياسية الفلسطينية من خلال عضويته في لجنة المتابعة العليا للانتفاضة.

يُعتبر الحوراني مناصراً قوياً للشعب العراقي ومقاومته الباسلة، فهو رئيس اللجنة الشعبية الفلسطينية لنصرة العراق المقاوم، كما أن أحد أبرز اهتماماته وانشغالاته تنصب في الدفاع عن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال توعية وتعبئة وحشد الجهود الشعبية للدفاع عن هذا الحق، وفي هذا السياق شكل مع مجموعة من المثقفين الفلسطينيين «التجمع الفلسطيني للدفاع عن حق العودة»، ويتولى موقع المنسق العام لهذا التجمع.

تزرخ المكتبة الثقافية الفلسطينية بعدة مؤلفات للكاتب والمفكر الحوراني، حيث إن له عدة مؤلفات منها: «التطبيع الثقافي وأثره في الصراع العربي الصهيوني»، «التحالف الغربي الصهيوني والأمة العربية»، «رؤية عبد الناصر للصراع العربي الصهيوني»، «اللاجئون الفلسطينيون قضية وموقف»، وغيرها من الكتب والمقالات التي تشكل مرجعاً ونبعاً للمعرفة والثقافة.

ويرى الحوراني في تقييمه للحالة السياسية في فلسطين أنه من الضروري الآن وخاصة بعد غياب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات تكريس دور القيادة الجماعية بحيث يأتي القرار الفلسطيني معبراً عن إرادة أوسع قطاعات شعبنا وممثليه .

ويؤكد الحوراني أنه من الضروري الآن إعادة النظر في منظمة التحرير الفلسطينية بتجديدها وتفعيل دورها وتوسيع إطارها بحيث تشمل حركتي حماس والجهد الإسلامي، لتصبح تعبيراً حقيقياً عن كونها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. ■

الحكم ثمانية أعوام على المناضل ركاد سالم

ثمانية أعوام هو الحكم الذي أصدرته محكمة عسكرية صهيونية على الأمين العام لجهة التحرير العربية ركاد سالم بتهم من بينها «إدخال مبالغ من المال مصدرها العدو» العراقي وتوزيعها على عائلات استشهاديين فلسطينيين. وجاء في البيان الاتهامي أن المحكمة الصهيونية أذانت ركاد سالم المعتقل منذ عامين في سجون الاحتلال بتهمة «الاتجار بالأسلحة، وإدخال مبالغ من المال مصدرها العدو إلى المنطقة». وجاء في البيان أن سالم بصفته أميناً عاماً للجهة العربية «تلقى من العراق على حساب مصري في رام الله مبلغ ١٥ مليون دولار، ووزعها على عائلات انتحاريين فلسطينيين (إرهابيين) ضالعين في اعتداءات مناهضة لإسرائيل». ■

وسبع سنوات على المناضل ملوح

أصدرت محكمة عسكرية صهيونية انعقدت في سجن (عوفر) حكماً بالسجن سبع سنوات على نائب الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح. وفي قاعة المحكمة أكد المناضل ملوح أنه يفخر بكونه أحد مؤسسي الجهة الشعبية لتحرير فلسطين عام ١٩٦٨، كما شدد على أنه لا يعترف بشرعية محاكمته لعدة أسباب، أهمها: أنه دخل إلى المناطق المحتلة عام ٦٧ ضمن اتفاق بين السلطة الفلسطينية وبين حكومة الكيان الصهيوني عام ١٩٩٦، لغرض حضور دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في غزة في ذلك العام. وعقب صدور الحكم قال المحامي الموكل بالقضية محمد نعامنة إن هناك تناقضاً وقعت فيه المحكمة العسكرية، فمن ناحية تمت تبرئته من أي علاقة بأعمال (العنف) ومن ناحية أخرى برزت فرض السجن الفعلي سبع سنوات لأنه يتحمل المسؤولية المعنوية عن كل أعمال (العنف) التي ينسبها المدعي العسكري للجهة. وهذا يدل على أن الدوافع الكامنة وراء هذه المحكمة هي دوافع سياسية محضة، ولا تمت بصلة للاعتبارات الأمنية.

وكان ملوح قد انتخب لمنصب نائب الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، ثم جرى اعتقاله في ٢٠٠٢/٦/١٢. ■